

جامعة محمد بوضياف المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير المدينة

المستوى: سنة أولى ماستر

مقياس التسيير البيئي

المحاضرة رقم 2: المؤتمرات الدولية لحماية البيئة

نتيجة للأخطار التي أحاطت بالبيئة العالمية والدولية شكل موضوع البيئة اهتماما من طرف المنظمات الدولية، ولهذا تم عقد عدة مؤتمرات ولقاءات دولية نتج عنها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة للأطراف الموقعة، حيث يعتبر مؤتمر ستوكهولم المنعقد بالسويد حول البيئة الإنسانية البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي، وأساسا لتطوير القانون البيئي الدولي خلال فترة السبعينيات والثمانينات.

1- مؤتمر ستوكهولم عام 1972:

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 ديسمبر 1968 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، عقد هذا المؤتمر بالسويد في الفترة 5-16 جوان 1972، حضره ممثلون من 113 دولة بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، ألقى كلمة الافتتاح (موريس سترونغ) الأمين العام للمؤتمر الذي عرف 'بقمة الأرض' أكد في كلمته على المسؤولية المشتركة للدول عن الأخطار والمشكلات التي تعاني منها البيئة الإنسانية، وأشار إلى حاجة العالم الملحة للتعاون الدولي، لرفع مستوى البيئة الإنسانية وإنقاذها من التدهور وتطوير قواعد القانون الدولي، حيث هدف المؤتمر إلى بحث السبل التي يجب أن تنتهجها الحكومات لحماية البيئة، وتنبيه الشعوب والحكومات إلى الأنشطة الإنسانية التي تهددت الطبيعة والتي خلفت مخاطر كبرى مست بر فاهية الانسان.

أ- أسباب التحضير لمؤتمر ستوكهولم:

- قيام المجلس الدولي للاتحادات العلمية في الستينات، إلى الدعوى للتعاون العلمي على المستوى الدولي ، حيث قام بوضع برنامج بيولوجي دولي، من أجل تحسين المجتمع العلمي بالتهديدات التي تحدق بالأرض.

- التزايد المستمر للمشاكل البيئية ،بسبب الحوادث التي عرفتها البشرية ،خلال القرن العشرين مثل الحرب العالمية الأولى والثانية، وتفجيرات قنبلتي الهيروشيما و نغازاكي ،وحادثة تشيرنوبل ومرحلة الحرب الباردة وما رافقها من سباق نحو التسلح والتجارب النووية، إضافة إلى النمو الاقتصادي السريع.

ب- أهم المبادئ التي أقرها المؤتمر:

- أول مبدأ، أكد على حق الإنسان في الحرية والمساواة، في بيئة تسمح له بالحياة في ظل الكرامة وأن عليه واجبا، لحماية وتحسين بيئته، من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

-المحافظة على قدرة كوكب الأرض في إنتاج الموارد الطبيعية.

-حماية الحياة البرية.

- منع تلوث المحيطات.

- مساعدة الدول النامية.

د- نتائج المؤتمر:

صدرت وثائق المؤتمر في كتاب 1200 صفحة تشدد على حماية البيئة والاهتمام بها وإيجاد سياسة موحدة بين الدول لحماية البيئة،تضمن 109 توصية و26 مبدأ تغطي مواضيع (مناطق استيطان الإنسان، إدارة الموارد الطبيعية، التلوث، النواحي التربوية والاجتماعية للبيئة، التنمية والبيئة، المنظمات الدولية)موجهة للحكومات والمنظمات الدولية للتعاون في اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة مشكلات البيئة

- عمل الإعلان النهائي على تحديد مفهوم أولي للاستدامة، كما شكل نقطة تحول في تطور السياسات البيئية الدولية وهو ما أكده المجتمع الدولي بضرورة إدماج بعد حماية البيئة ضمن أولويات السياسات التنموية الدولية.

لكن هذه الاقتراحات والتوصيات لم تدخل حيز التنفيذ مما زاد من تفاقم مشاكل التلوث.

بقيت التوصيات حبر على ورق لأن المبادئ المعلنة عنها لا تتمتع بالقوة الإلزامية، كما أنه جاء في ظروف دولية عرفت صراعات ايديولوجية،تمثلت في الثنائية القطبية وهو ما عزز الصراع بين الغرب والشرق حيث غاب الاتحاد السوفياتي وأغلب حلفائه عن المؤتمر.

لكن لا يمكن أن نهمل أهمية هذا المؤتمر ،الذي يمثل أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، إذ على ضوءه زاد الوعي العالمي بالقضايا البيئية حيث مهد لوضع القانون البيئي الدولي .

2- مؤتمر أو قمة ريودي جانيرو: إقرار التنمية المستدامة(مؤتمر البيئة والتنمية):

انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل من 3 إلى 14 جوان 1992 تحت شعار ' الأرض تحت أيدينا' يعتبر تكملة لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية.كان أكبر اجتماع عالمي حضره 30 ألف من ممثلي 178 دولة و130 من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر،

انقسم المؤتمرين إلى اتجاهين، دول الشمال الغني التي ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر، مالم تصطدم بمصالحها الاقتصادية ودول الجنوب الفقير، تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد.

أ- أسباب انعقاد المؤتمر:

- حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون.

- مكافحة إزالة الغابات.

- مكافحة التصحر والجفاف.
- حفظ التنوع البيولوجي.
- اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئياً للنفائيات الخطرة والنفائيات المشعة.
- حماية المياه العذبة .
- النهوض بالزراعة والتنمية الزراعية .
- ارتفاع عدد سكان العالم
- تحسين ظروف العيش والعمل عن طريق استئصال الفقر ووقف التدهور البيئي.
- ب- أهمية وأهداف المؤتمر:**

ترجع أهمية انعقاده إلى ملاحظة الأمم المتحدة أن الإنسانية أصبحت في مواجهة تدهور النظم البيئية، وأن التكامل بين البيئة والتنمية، من شأنه أن يلبي الاحتياجات وتحسين ظروف المعيشة للمجتمعات والتوصل إلى نظم بيئية سليمة، ويتوقف ذلك على المشاركة العالمية في المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة بين الأجيال.

- عبر موريس سترونغ عن الهدف من المؤتمر 'إننا بحاجة إلى تحقيق توازن بين البيئة والتنمية ويكون منصفاً وقابلاً للبقاء!'

- يهدف المؤتمر إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة 'مستقبل الأرض!'

المبدأ الأول:

يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة في انسجام مع الطبيعة.

- يسعى المؤتمر إلى أن تعيد البلدان النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول بيئياً، وأن تتعاون في مجال تبادل الخبرات والتكنولوجيات.

المادة 10: الحق في المرافعة أمام القانون في القضايا البيئية مما يدل على الحق في العيش في بيئة نظيفة.

ج- محاور المؤتمر:

محور سياسي: جهود الحكومات والمنظمات الدولية من أجل التوصل إلى مواقف دولية.

محور علمي: قيام الخبراء والعلماء في مختلف الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية بتحديد معايير علمية للمشاكل البيئية والبحث عن الحلول بتنظيم المنتديات واللقاءات العلمية.

محور مدني: ترقية مساهمة المجتمع المدني كالجماعات العلمية، القطاع الخاص، المنظمات في مؤتمر دولي عالمي.

محور قانوني: يتمثل في قيام الأطراف المشاركة في إجراء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقيات دولية في مختلف المجالات البيئية كتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

د- نتائج المؤتمر:

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية أو ما يعرف بميثاق الأرض (Charte de la terre):

يعتبر إعلان ريو وثيقة سياسية غير ملزمة تتكون من 27 مبدأ، تهدف إلى توجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية، وتشمل المسؤوليات والتعاون بين الدول في مجال حماية البيئة، والقضاء على الفقر، فهي أساس قانوني للسياسات البيئية للدول بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة.

كانت الغاية من إبرام ميثاق الأرض هو وضع المبادئ العلمية السياسية التي يدار بها أي نشاط يتعلق بالمجال البيئي حيث تم فيه اتفاق الدول النامية والمتقدمة على مجموعة من المبادئ:

- الإنسان في مركز الاهتمام المتعلقة بالتنمية المستدامة وحقه في حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

- أعيد التأكيد على مبدأ حق الدول في السيادة واستثمار مواردها الخاصة شرط أن لا تضر بالدول الأخرى

- عدم إهمال حق الأجيال القادمة في التنمية من خلال دمج البيئة مع التنمية.

- الإعلام البيئي من أجل معالجة القضايا البيئية.

- ضرورة توافق التشريعات القانونية مع بيئة كل دولة.

• جدول أعمال القرن 21:

تعد وثيقة استشرافية بعيدة الأمد من أجل إحداث توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الموارد والأنظمة الأيكولوجية من خلال استراتيجيات الحد من الفقر، ترقية صحة السكان، المحافظة على الموارد، مكافحة التلوث، حماية التنوع البيولوجي، الغلاف الجوي، الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر.

تعتبر أجنحة 21 غير ملزمة قانونياً لأن الأهداف التي جاءت على شكل توصيات بصياغة شرطية، وهذه تعد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه قرارات الأمم المتحدة بصفة عامة وقرارات برامج البيئة في منظمة الأمم المتحدة بصفة خاصة بسبب الهيمنة المالية والقانونية والسياسية التي تفرضها بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

• بيان مبادئ بشأن الغابات:

تدعو هذه المبادئ بضرورة الإسراع بإعادة زراعة الغابات والأحراش وصيانتها، عرف هذا الإعلان معارضة شديدة من قبل الدول النامية، لعدم اقتناعها بفكرة الملكية العالمية المشتركة للغابات، ودفاعها عن سيادتها على مواردها الغابية، وهنا فشلت الدول الغربية في التوصل إلى إبرام اتفاق دولي بشأن الغابات في هذا المؤتمر واكتفت بإصدار إعلان 13 جوان 1992 الذي يمثل أول وسيلة قانونية لإدارة الغابات

بعنوان: إعلان مبادئ غير ملزمة قانوناً، لها حجة قانونية من أجل توافق عالمي بشأن إدارة جميع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة.

• التوقيع على معاهدين ملزمين قانونياً:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

- اتفاقية التنوع البيولوجي

د- تقييم المؤتمر:

أخفق المؤتمر في علاج كثير من القضايا البيئية الهامة، خاصة فيما يخص تحديد نسبة مساعدات التنمية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، كما أن إعلان ريو وأعمال القرن 21، واتفاقيات المناخ والتنوع البيولوجي كلها نصوص غير مفصلة وغير ملزمة إلا في القليل منها.

3- مؤتمر جوهانسبورغ: جدلية الاستدامة البيئية

انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في 26 أوت إلى غاية 24 سبتمبر 2002 بمشاركة أزيد من 20 ألف مشارك بحضور 119 رئيس دولة.

- سبق هذا المؤتمر عقد قمة مع مطلع القرن 21 تسمى 'إعلان الألفية للأمم المتحدة' بقرار من الجمعية العامة الصادر في سبتمبر 2000 حيث شهدت القمة حضور كبير للرؤساء من بينها الجزائر، صدر عن القمة إعلان الألفية الذي تضمن 8 أهداف محورية تمثل خطة عمل تمتد إلى غاية 2015 .

أ- أهداف المؤتمر:

- دعم التنمية المستدامة مع ضرورة تطبيق آليات جديدة للحفاظ على البيئة، تعزيز دور الأمم المتحدة وحماية البيئة كموروث مشترك، مكافحة الفقر، الأمراض والأوبئة.

- سعى هذا المؤتمر إلى أن تعيد البلدان النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول بيئياً وأن تعمل معاً على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا واعتبر المؤتمر جدول أعمال القرن 21 هو خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ب- نتائج مؤتمر جوهانسبورغ:

إعلان جوهانسبورغ الذي يؤكد على أركان التنمية المستدامة، وضرورة الالتزام بإعلان ريو، بالإضافة إلى خطة جوهانسبورغ للتنفيذ، و النتيجة الأساسية للمؤتمر التي سدت بعض الثغرات في أجندة 21 حيث تناولت بعض القضايا الناشئة والمستجدة، بالإضافة إلى برنامج عمل يتعلق بالفقر وأساليب الإنتاج والاستهلاك والصحة ويؤكد على مشاكل الدول المتخلفة.

- أكدت مجموعة 77 للدول النامية أنها لن تتنازل عن طرح مسألة الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية للزراعة، في حين تجنبت الدول المتقدمة الخوض في هذا الموضوع.

- النقطة الرئيسية في هذا المؤتمر هي طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي حيث تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات التنمية المستدامة بحلول عام 2005.

- حددت مقررات المؤتمر عناصر التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد: استدامة اقتصادية، اجتماعية، بيئية لتحقيقها حيث تم التركيز على المجالات التالية: المياه، الغذاء، الصحة، المأوى، الخدمات، الطاقة، التعليم.

ج- الصعوبات التي واجهت المؤتمر:

رفض الدول المتقدمة التمسك بأي جداول زمنية محددة لتنفيذ إلتزاماتها، بهدف التخلص من الوفاء بما تعهدت به فيما يخص نقل وتوطين التكنولوجيات في الدول النامية، وهو التعهد الذي قطعه في مؤتمر ريو 1992، وهو ما يثبت حدود قمة جوهانسبورغ في تجسيد مفهوم التنمية المستدامة كما أعطى الأولوية للاهتمامات والانشغالات المحلية للتنمية كمكافحة الفقر وهو الأمر الذي أدى إلى منح الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب حماية البيئة.

د- تقييم المنظمات لهذه القمة:

رأت المنظمات الدولية أن هذه القمة لم تتضمن سوى حلولاً وسطية تركز على تقديم الدعم المعنوي لعدد من القضايا في مقدمتها التغيرات المناخية والزراعية والمياه والصحة.

قادة العالم المجتمعين رغم ما اتفقوا عليه إلا أنهم لم يحددوا جدولاً زمنياً يلزم جميع الدول المشاركة في القمة بتنفيذ إلتزاماتها وفق أجندة محددة مما يوحي بالفشل الواضح في القمة.

- جاء في البيان الختامي أن ملياري شخص يعانون من الفقر في العالم، والوعود بخفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 وهي وعود كاذبة، إلا أنه توجد بعض الإلتزامات التي رحب بها قادة العالم فيما يخص تحسين ظروف الحياة الإنسانية ومحاربة الأمراض، الجوع المنقشي، المياه النظيفة.

4- مؤتمر كوبنهاغن 7-18 ديسمبر 2009:

انعقدت تحت رعاية الأمم المتحدة بالعاصمة الدانيماركية بحضور عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية والغير حكومية. شاركت فيه 193 دولة من بينهم الجزائر

أ- أهداف المؤتمر:

- سعى هذا المؤتمر إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية، كحل بديل لبروتوكول كيوتو 1997 الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء 2012، الأمر الذي يتطلب تحضير خطة ملزمة لتقليل الانبعاثات في إطار الإلتزام الثاني خلال الفترة 2012-2020

ب- النقاط الأساسية للمؤتمر:

- الدعوى إلى إنشاء هيئة ذات مستوى عالي من أجل تقدير قدرات الدول النامية في مجال الموارد البديلة وخلق ميكانيزمات لتسهيل نقل التكنولوجيا إليها.

- التعاون الدولي من أجل العمل على تخفيض درجات الاحتباس الحراري في الجو مع مراعاة ظروف الدول النامية بإنشاء صندوق مالي.

- إلتزام أطراف الاتفاقية بإصدار تقارير وطنية ودورية كل عامين تخص الاجراءات المتخذة في خفض الانبعاثات وهذا مع احترام مبدأ سيادة الدول.

ج- العقبات في مؤتمر كوبنهاجن:

العقبة الأهم في محادثات كوبن هاجن هي مطالبة و.م.أ الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والدول النامية ولاسيما الصين بقبول خفض ملموس قابل للقياس لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكن بكين إلى جانب مجموعة 77 عارضت هذا الطلب معارضة شديدة، واعتبرت أن أي تفتيش على إجراءاتها البيئية يشكل انتهاكا لسيادتها الوطنية.

- عرضت و.م.أ تخفيض انبعاثاتها بنسبة 17% فقط بحلول عام 2020 مقارنة بمستويات 2005 وهو ما يعني تخفيض الانبعاثات إلى 4% فقط مقارنة مع المستويات المسجلة في بروتوكول كيوتو 1997..

- اصطدم المؤتمر قبل انعقاده بفضيحة المناخ البريطانية إثر حصول بعض قراصنة الحاسوب على 160 ميغابايت الخاصة بوحدة البحث في التغيرات المناخية التابعة لجامعة إيستاناليا البريطانية، والتي تشرف على أهم قاعدة معلومات حول كيفية تغير المناخ هذه الرسائل تناقش مسألة إخفاء بيانات علمية

د- نتائج المؤتمر:

واجه المؤتمر العديد من الخلافات بين الدول النامية الأكثر تضررا من التغيرات المناخية، والدول المتقدمة المسببة لها، فالدول النامية والفقيرة لا يمكن لها اقتصاديا ولا تقنيا من أن تلتزم بتغييرات تساعد على حل مشكلة الاحتباس الحراري، من غير مساعدات مالية من الدول الصناعية الغنية ومن ثم يمثل التمويل إحدى أهم نقاط الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية حول مقدار المساعدات وطريقة توزيعها، حيث يرى القادة الأوروبيون أنهم قدموا عرضا ماليا قويا، في حين ترى الدول النامية أن هذا العرض غير كافي، حيث من المفروض أن تستثمر هذه الأموال في إنشاء صندوق لمساعدة الدول الأفقر لمواجهة مشاكل ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات، وإتلاف الغابات ونقص مياه الشرب والمشاكل الناتجة عن التغيرات المناخية خلال 2010-2012

- بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم للدول المتقدمة، إلا أنه ما يحسب للقيمة هو تعهد الرئيس باراك أوباما بتخصيص 30مليار دولار لدعم الدول الفقيرة خلال 3 سنوات القادمة من أجل مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية على أن يتم وضع المبلغ 100 مليار دولار بحلول عام 2020، إضافة إلى الاجتماعات التي جرت في أروقة المؤتمر بين الولايات المتحدة الامريكية والصين والهند والتي تمحورت في نية تلك الدول في خفض حرارة درجة الجو بمعدل درجة ونصف مئوية سنة 2016 وتخفيض انبعاثاتها إلى النصف في 2050.

عقب مؤتمر كوبن هاجن إنعقدت عدت مؤتمرات بشأن التغير المناخي منها كانكون 2010، دوربان 2011، مؤتمر الدوحة 2012، مؤتمر وارسو 2013، نيويورك 2014، حيث كانت أهم القرارات هي خفض الانبعاثات وإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ لتميرير الأموال للدول الفقيرة المجاورة.

5- قمة المناخ بباريس:

مؤتمر باريس للمناخ أو مؤتمر الأطراف 21 الذي انعقد في 30 نوفمبر وامتد إلى 11 ديسمبر 2015، حيث تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها دون درجتين مئويتين، قياسا بعصر ما قبل الثورة الصناعية، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1,5 درجة مئوية، وهذا يفرض تقليصا شديدا لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة واعدة تشجير الغابات.

خلاصة:

تعتبر المؤتمرات الدولية بمثابة اللبنة الأولى للتأسيس للقانون الدولي البيئي، حيث تم عقد عدة اتفاقيات من أجل وقف استنزاف وحماية البيئة.

تبنت هذه المؤتمرات كل المشاكل المطروحة على المستوى العالمي والإقليمي، حيث وضعت مجموعة من الأطر والمبادئ، وناقشت كثير من القضايا، إلا أن ما يعيبها هو أنها غير ملزمة قانونيا، بسبب القوى الكبرى في العالم التي لا تلتزم ببنود هذه الاتفاقيات رغم أنها المتسبب الأول في المشاكل البيئية.

كما ساهمت هذه المؤتمرات، في وضع التشريعات والمؤسسات البيئية في مختلف دول العالم، كل حسب خصوصيتها والمشاكل التي تعاني منها.